

القبيلة والديمقراطية في العراق (1958-1921)

الجزء الثاني



عبدالعزیز فالخ الحیص

مائة ألف بندقية كانت لدى العشائر العراقية مقابل 15 ألف حكومية في بداية القرن الماضي

بريطانيا أسست قضاءً مستقلاً خاصاً بالقبائل في العراق استمر حتى 1958

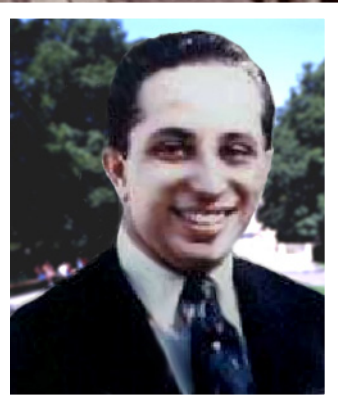
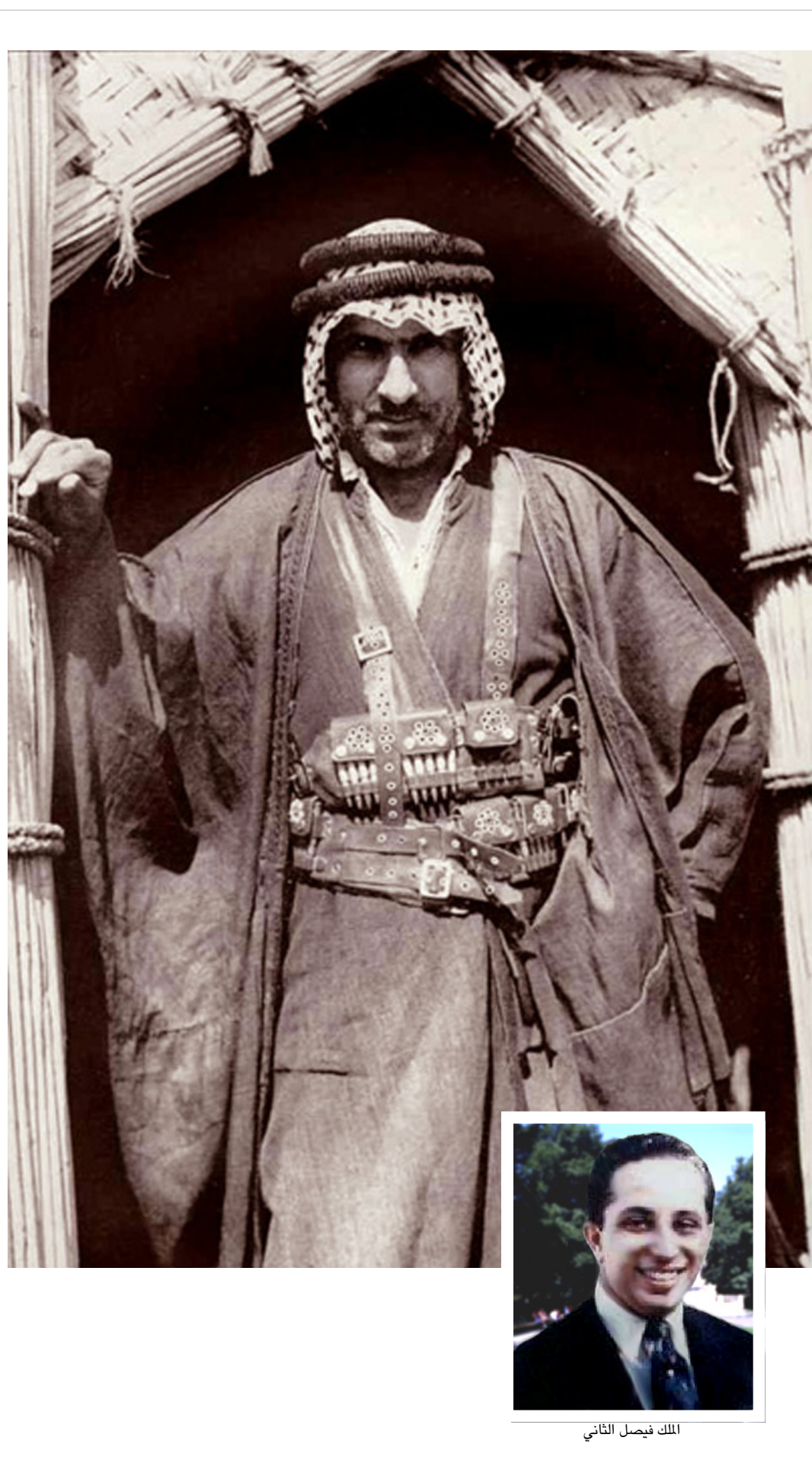
الملكي (1921-1958) لم يكن المفهوم الديمقراطي على شكل واحد، فمعنى الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن المنصرم كان يختلف عنه في الثلاثينيات أو الأربعينيات. ففي العشرينيات كان العراق تحت الاحتلال البريطاني، وهذا ما ولد توحداً والتحاماً للقوى العراقية وجميع أطراف الشعب للتخلص من المحتل، ما دفع الأمور إلى انجاح بعض مظاهر الديمقراطية تحت حكم الملك فيصل. علاوة على "اللحمة الوطنية".

أما في الثلاثينيات، بعد الحصول على الاستقلال في العام 1933، وبعد موت فيصل المجاني، فقد نشب صراع حاد بين جناحي النخبة الشريفة الحاكمة، فغلبت فيه أخيراً نخبة نوري السعيد التي ساندتها بريطانيا، على النخبة التي كان ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني يمثلانها، والتي رفضت التدخل البريطاني، وبدأت تكشف عن مظاهر الاستفراء بالسلطة وتكسيروها مجاديف الديمقراطية في العراق من خلال منع الأحزاب المعارضة، وحل مجلس النواب مراراً عدة، والغاء صحافة المعارضة، وفي الأربعينيات، وصلت هذه النخبة استفراءها بالسلطة السياسية العراقية، خصوصاً بعد أن ساعدتها أحوال ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت على هذا المنوال حتى اقتلعها ثورة 1958.

كان العراق الملكي طول تاريخه (1921-1958) محكوماً بقوتين أساسيتين: النخبة الشريفة الحاكمة، ومشايخ القبائل، وتوطأت مع القبيلة والطائفة، والمهم أدراك هذا السعد القبلي عند التفكير في التحول السياسي في المجتمعات العربية. فإذا كان ثمة إيجابيات للقبيلة في المجتمع العربي، فلا بد من أن تصرف في بعدها الاجتماعي. أما العملة السياسية فلا بد أن يتجديها من النعد القبلي، ولا بد من عملة تفتحت لكيان القبيلة سياسياً، كما يقول عزمي بشارة: "هذا النمط من السلوك السياسي لا يؤسس لحدود الأمة والمواطنة، وبالتالي يخلق حلبة أخرى مختلفة تماماً عن الحلبة التي يمكن أن يتطور فيسها نظام ديمقراطي".

إن أنحرط القبيلة في العملية السياسية هو عامل سلبي؛ فالمراسة السياسية السليمة لا تتجح مساحة ممكنة للقبيلة كـ "قبيلة"، أي كيان واحد يترايط عبر شكله التقليدي المعروف الذي لا يتلعام والممارسة السياسية الحديثة، كما أن بنية القبيلة نفسها لا تسمح بالتفاعل السياسي السليم. والفرد إذا نظر إليه من خلال القبيلة، لا يمكن إلا أن يكون مستخدماً، ولا يمكن أن يجسد تلك الوحدة الرئيسية الفاعلة التي يستند إليها المجتمع المدني. هذا نجد أن القبيلة التي كانت حاضرة طبيعية للأفراد طوال تاريخها، نحت إلى أن تصبح مستخدمة لهم بحسب الوضع السياسي. فمناطق القبيلة ديم لا يزال فاعلاً، وهو منطلق القوة والبحث عن المكاة.

يوم، نعيش ثورة التقنية وعالم ما بعد الحداثة، وهو عالم بعيد إطلاق الهويات والانتماعات الفرعية والتقليدية. فبروز الهويات التقليدية وارتداد المجتمع إليها، إنما هما ردة فعل طبيعية على عدم توافق البديل الحاضر للأفراد في مجتمعاتهم وأوطانهم الحديثة.



المك فيصل الثاني



النظام الديمقراطي هو شكل دستوري للحكم، يكون الشعب فيه مصدراً للسلطة، وينقل صوته وتوجهاته من طريق نواب وممثلين له، وأصبح العراق دولة ملكية دستورية بحسب دستور 1925، وحاز حكومة تشبه، إلى حد ما، شكل الحكومة البريطانية ومؤسساتها

الديمقراطي على شكل واحد، فمعنى الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن المنصرم كان يختلف عنه في الثلاثينيات أو الأربعينيات. ففي العشرينيات كان العراق تحت الاحتلال البريطاني، وهذا ما ولد توحداً والتحاماً للقوى العراقية وجميع أطراف الشعب للتخلص من المحتل، ما دفع الأمور إلى انجاح بعض مظاهر الديمقراطية تحت حكم الملك فيصل. علاوة على "اللحمة الوطنية".

بتلادم مع مكانة بعض الأليات المدنية داخله ليست علاقات استغلال طائفة لأخرى، بل علاقات أسروية تقوم على التعاون والخدمة المتبادلة. استمر بعض المشايخ في الإثراء على حساب أفراد القبيلة (خصوصاً قبائل الجنوب) واستخدموهم في العمل في أراضيهم الواسعة، مثل شيخ قبيلة البو محمد الذي استحوذ على الأراضي والامتيازات في منطقة العمارة، وأمير ربيعة محمد الحبيب الذي كان أميراً ناهياً في الكوت، وهو الأمر الذي سبب تضرراً كبيراً ونزوحاً واسعاً لمئات الألوف من الأفراد إلى بغداد وغيرها من المدن الكبيرة. وقد قدم هذا النزوح بعض المساحة الحزورية لأفراد القبائل، وانزعاً لثوري السعيد شغل خلال هذه الفترة 47 منصباً حكومياً، بينما شغل شغل هذه المناصب، وهذا يدل على التكرار والتداول الحصري للمناصب في داخل هذه النخبة. فريثيس وزراء مثل نوري السعيد شغل خلال هذه الفترة 47 منصباً حكومياً، بينما شغل توفيق السويدي 19 منصباً. وإلى جانب ذلك، اعتبر الفشل المزمن في المنقطة العربية كلها في بناء القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الممارسة الديمقراطية عائقاً جدياً أمام الديمقراطية في العراق. فبحثت منظرة الديمقراطية عن حاجتها إلى الاحتضان الثقافي في المكان الذي تنشأ فيه حتى تتجسد وتستطيع أن تبني نفسها على أرضية ثابتة. ويؤكد ليبست Lipset أن الاحتضان الثقافي للمفاهيم الديمقراطية، مثل حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الاعتقاد والمشاركة السياسية، يساعده، ذلك أنه، على جعلها مفاهيم حيوية وفاعلة وراسخة، ويذهب إلى أن العزلة الثقافية تعثر أهم من العوامل الاقتصادية للديمقراطية.

كان الأمر صعباً في العراق جراء الأوضاع المتجزئة قديمياً، وكان من الصعب أن يتقبل المجتمع من مجتمع زعوي عشائري إلى مجتمع ديمقراطي حديث. ويؤكد خوري (1944) أن في بلد مثل العراق، حيث لا تزال القوى التقليدية المحلية حاضرة بقوة، ليس من المتوقع أن تكون مؤسساتها الديمقراطية فاعلة بدرجة مشابهة للمؤسسات الغربية القديمة التي أعادت الممارسة الديمقراطية. كما يسأل رشيد (2006): "كيف لنا الحديث عن الديمقراطية في ظل التبعية، والافتقار إلى الاستقلال الاقتصادي، وغياب استقلال القرار الوطني؟".

من جهة أخرى، من الظلم أن لا نعتد بالتجربة البرتغالية التي استمرت حتى العام 1926، فإن هذه التجارب سقطت سريعاً خلال بض سنوات، وتم الانقلاب عليها لأسباب مختلفة.

والنظر إلى التجربة الديمقراطية العراقية في سياقها، وخصوصاً في سياق أوضاع المنطقة المحيطة بالعراق في تلك الفترة، يجعلنا نلاحظ أنها تجربة رائدة ومحررة في المنقطة. وهذا وجدها عصيد داووشية في دراسته عن الممارسة الديمقراطية في العراق الملكي، التي يرد فيها على الرأي الشائع الذي يقول أن العراق كان مصوغاً بالـ "حكم الشمولي" طوال تاريخه الحديث، ويؤكد داووشية أن الممارسة الديمقراطية كانت حاضرة في العراق الملكي، وقد تجلت في الجدل البرلماني المتفاعل بين أطراف سياسية متنوعة، وفي وجود الأحزاب المعارضة، وحرية الصحافة، مع التأكيد أن حضور الديمقراطية كان نسبياً، وأن الأحزاب والصحافة نمت ووقفت في مجالس النواب مراراً عدة، والغاء أحيان كثيرة، وحتى في داخل العراق

المجتمع القبلي جعل العلاقات في المجتمع القبلي على شكل واحد، فمعنى الديمقراطية في العراق في العشرينيات من القرن المنصرم كان يختلف عنه في الثلاثينيات أو الأربعينيات. ففي العشرينيات كان العراق تحت الاحتلال البريطاني، وهذا ما ولد توحداً والتحاماً للقوى العراقية وجميع أطراف الشعب للتخلص من المحتل، ما دفع الأمور إلى انجاح بعض مظاهر الديمقراطية تحت حكم الملك فيصل. علاوة على "اللحمة الوطنية".

أما الملك فيصل، أول ملك على العراق الحديث، فقد ركزت سياسته على احتواء القبائل، وجعلها خاضعة للدولة، وهو الأمر الذي توضحه إحدى رسائله الخاصة حين أخبر أتباعه الغربيين منه بأنه لا ينبغي أن يشعر رجال القبيلة أن الحكومة تريد تسخيرهم، عوضاً عن ذلك، يجب أن تشعرهم الحكومة بأنها تعمل على توفير العيش الكريم لهم. وكان الملك فيصل يهدف، بالفعل، إلى كسب جميع القوى المحلية في مجتمع تحت راية وطنية واحدة، لكن، حتى وفاته في العام 1933، لم تكن الدولة قد ملكت القوة الكافية التي تمكنها من إخضاع بقية القوى، وإطفاء حس التمرد لديها.

في هذا العام، قدرت أعداد البنادق لدى رجال القبائل بمئة ألف بندقية، بينما كانت الدولة تملك ما يقارب 15 ألف بندقية فقط واستمرت النخبة الحاكمة باستمراء زعماء القبائل، وتقدم الامتيازات لهم، وتوفر مكانة معتبرة لهم في الحكومة والبرلمان.

سأمت المكاسب التي قدمت للقبائل مع نشوء الدولة الحديثة في أحداث تغيرات "بنوية" فيها فأراضي الشائسة والمساعدات المختلفة خلقت تمايزاً بين المشايخ وأفراد قبائلهم، فقد كان يسوخ القبيلة أبناء ورحيحين يصرفون ويعيشون بالطريقة نفسها مع أفراد قبائلهم، لكن المكاسب الجديدة جعلت جزءاً من المشايخ يتحولون إلى "أقطاعيين"، وتحولت علاقاتهم مع الدولة والمجداة مع الأفراد إلى علاقات "أسخرة ومنفعة". ولم تكن على النحو الذي كانت عليه مجتمعات أوروبا في القرون الوسطى، فالمكتبة في المجتمع القبلي كانت على العموم ملكة عائلية محدودة، أو ملكة واسعة مشتركة فيها عدة أسر على الشباغ. فانعدام الملكية الفردية الواسعة في